الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ميثاق خيرالله جلود
مدرس/قسم الدراسات االسياسية والاستراتيجية
مركز الدراسات الاقليمية/جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/٦/٢٣ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣ /٩/٨

مستخلص البحث

كانت السعودية تعاني اقتصاديا خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، إما في العقدين التاليين بدأت تحصل على موارد مقبولة بعد مبدأ مناصفة الإرباح مع شركة أرامكو، إلا أن الانطلاقة الاقتصادية السعودية بدأت في سبعينيات القرن الماضي بعد تعديل أسعار النفط فأخذت بتطبيق الخطط الاقتصادية التي أولت اهتماما متزايدا للقطاعات غير النفطية وقد نجحت نسبيا في ذلك إذ مازالت مساهمة هذه القطاعات دون الطموح.

يصنف الاقتصاد السعودي بالمرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، وذلك لما يملكه هذا البلد من إمكانات مادية ومعنوية، عالميا تم تصنيف اقتصاد المملكة العربية السعودية واحدا من أكبر (٢٠) اقتصاداً في العالم، والمركز (٩) من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز (١١) على مستوى البيئة الجاذبة للاستثمار، وهي تمتلك نحو (٢٠%) من المخزون النفطي في العالم. متوسط دخل الفرد السعودي نحو(٧٨) ألف ريال.

مقدمة:

يمثل الاقتصاد في الوقت الحاضر أهم ركيزة من ركائز الوزن الجيوبوليتيكي لدول العالم، إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بالأوضاع الداخلية ومدى الاستقرار السياسي والمجتمعي، فضلا عن الجهد الخارجي ومستوى التفاعل والحضور الدولي والقدرة على المشاركة في الاستحقاقات الدولية، مما يضفي قوة على النشاط الدبلوماسي والذي بدوره ينعكس بالضرورة على موضع الدولة على الساحة الإقليمية والدولية.

يصنف الاقتصاد السعودي بالمرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، وذلك لما يملكه هذا البلد من إمكانات مادية ومعنوية يأتي في مقدمتها امتلاكه المخزون النفطي الأول على مستوى العالم فضلا عن حالة التراكم في النمو الاقتصادي على عكس دولة مثل العراق مثلا عانى من حروب ومشاكل مازالت تخيم بظلالها على اقتصاده، وكما هو معروف فإن وجود الأماكن المقدسة للمسلمين على الأراضي السعودية أضاف ثقلا اقتصاديا دائما، كل ذلك وأكثر أعطى صانع القرار السياسي السعودي قدرة على الإفادة وتطوير القطاعات غير النفطية وإن كان ذلك مازال دون المستوى المطلوب.

تم الشروع بهذا البحث لتسليط الضوء على الوزن الاقتصادي للمملكة العربية السعودية بالاعتماد على الأرقام الموثوقة، والوصول إلى نتيجة ابتدائية حول القدرات الاقتصادية لهذا البلد. ومن الجدير بالذكر إن البحث ركز على أهم قطاعات الاقتصاد السعودي (النفط والطاقة، الزراعة، الصناعة، الوضع المالي). وقد تم تناول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

أولا: قطاع النفط والطاقة والموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية.
ثانيا: قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية.
ثالثا: قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية.
رابعا: الوضع المالي في المملكة العربية السعودية (سوق الأسهم، المصارف).

توطئة:

على الرغم من اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط بشكل أساس، يخطىء من يظن إن المملكة دولة ريعية تعتمد على النفط فقط، إذ تتمتع باقتصاد متنوع، تتبع آليات السوق الذي يقوم على العرض والطلب وعلى المنافسة، ولا توجد قيود على عمليات الصرف الأجنبي، كما لا يوجد حظر أو قيود على الواردات من السلع، باستثناء عدد قليل من السلع الممنوع استيرادها لأسباب شرعية أو لأسبابٍ أمنية، وتتسم التعريفة الجمركية على الواردات بالانخفاض، بل وتعفى بعض السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية. وفيما يخص وزن الاقتصاد السعودي على المستوى العالمي فقد تم تصنيف اقتصاد المملكة واحدا من أكبر (٢٠) اقتصاداً في العالم، والمركز (٩) من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز (١١) على مستوى البيئة الجاذبة للاستثمار(١). متوسط دخل الفرد السعودي نحو(٧٨) ألف ريال سنوياً. تعد المملكة من أكبر الدول في المنطقة مساحة، وهي تمتلك نحو (٢٠%) من المخزون النفطي في العالم، الأمر الذي جعل مسألة أمنها واستقرارها لا تعنيها فحسب، وإنما تعني معظم دول العالم، وبخاصة الدول الصناعية، انطلاقاً من أن النفط اليوم، وسيبقى كذلك في المستقبل المنظور، شريان الاقتصاد العالمي(٢)، عوائدها المالية كبيرة جدا، وبذلك توفر لصانع القرار السعودي مرونة في اتخاذ القرار، فطالما كان المال يغطي الأخطاء ،وعلى العكس منه فان العجز الاقتصادي يقيد صانع القرار(٣).

منذ أواسط عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد الاقتصاد السعودي عدداً من القفزات المتسارعة، التي قادت في مجملها إلى مضاعفة الناتج الوطني الإجمالي أكثر من (٣٣) مرة في (٢٨)عاماً، الأمر الذي مكن المملكة من تبني وتنفيذ عدداً من الخطط التنموية الطموحة، التي ارتكزت بالدرجة الأولى على إنشاء البني التحتية، وتنمية القوى البشرية، وتعزيز وتنويع الصادرات غير النفطية. وفي عقد الثمانينيات تراجعت إيرادات الحكومة بدرجة كبيرة من (٣٦٨) مليار ريال في عام ١٩٨١ إلى (١٠٤) مليار

ريال في عام ١٩٨٧ نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. والذي احدث بدوره ضغوطاً كبيرة على نوعية أصول المصارف التي تدهورت مع تباطؤ النمو. وعانت المصارف من القروض المتعثرة مما أدى إلى انخفاض أرباحها(٤). في التسعينيات بدأت مشروعات الإصلاح الاقتصادي من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(٥) ومنذ عام ١٩٩٩ تحديدا شهد الاقتصاد السعودي تطورات هامة كان أبرزها تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول مع انخفاض معدل البطالة والعجز في الميزان التجاري(٦) ونتيجة للتطور الاقتصادي انخفض الدين العام من (٦٦٠) مليار ريال عام ٢٠٠٢ إلى (٢٣٧) مليار ريال عام ٢٠٠٧(٧).

واستكمالا لهذا التطور بدأت الحكومة بالسماح للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب المشاركة في قطاعي توليد الطاقة والاتصالات وفق نظام الاستثمار الأجنبي المعمول بت حاليا والذي صدر عام ١٩٧٨ في اثنتي عشرة مادة أهمها تمتع رأس المال الأجنبي بمثيل المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني، فضلا عن الإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات، ومنذ البدء كان أهم أهداف الاستثمار الأجنبي تطوير قطاع الصناعة، إلا أن واقع الصناعة في المملكة مازال محتكرا للقطاع العام وبخاصة للصناعات البتروكيمياوية وتكرير النفط وتنافسيا لباقي الصناعات التي يسيطر عليها القطاع الخاص(٨). ومن ضمن جهودها الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد فقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ بعد عدة سنوات من المفاوضات(٩).

من ناحية أخرى استطاعت المملكة توظيف مساعداتها الخارجية (Petro-Dollar) للتأثير على سياسة الدول الأخرى فعلى سبيل المثال خصصت السعودية عام(١٩٨٧) نحو (٤%)، من موازنتها، للمعونات الخارجية وبقيت فترات طويلة ضمن الدول الخمس الأولى المانحة في العالم(١٠).

تعاني السعودية من بعض المشاكل الاقتصادية المرتبطة بطبيعة المجتمع السعودي، فهناك أزمة سكن، إذ تحتاج المملكة نحو مليون وحدة سكنية، وبخاصة إن معظم المواطنين يرفضون السكن في الشقق، كذلك البطالة المرتبطة أيضا بالوضع الاجتماعي إذ أن السعوديين يرفضون العمل في عدد كبير من المهن الخدمية وبالتالي فان (٩٠%) من العمالة أجنبية[١١].

وبعد هذا الاستعراض الموجز للوضع الاقتصادي المملكة، ولتكون الصورة أوضح، سنتناول أهم قطاعات الاقتصاد السعودي.

أولا: **قطاع النفط والطاقة والموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية**

كان عام ١٩٣٣ قد شهد توقيع اتفاقية لاستكشاف النفط بين السعودية وشركة ستاندرد أويل (standard oil) الأمريكية، وتم على إثرها اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨[١٢]. ارتبط الاقتصاد السعودي المعاصر قبل كل شيء بنشاط شركة The American Oil Company (أرامكو) في مدة كانت المملكة تعاني من قلة الموارد المالية ففي نهاية الأربعينيات من القرن الماضي وصل العجز السنوي بين (١٠-١٥) مليون دولار، وبعد اتفاقية ١٩٥٠ مع شركة أرامكو أصبحت السعودية تحصل على (٥٠%) من إجمالي الأرباح وبعد اتفاقية (١٩٥٢) أصبحت أرامكو تدفع (٥٠%) من صافي الارباح[١٣]، وفي عام ١٩٦٢ تم تاسيس المؤسسة العامة للمصادر النفطية والمعدنية بترومين (Petromin) والتي لم تستطع منافسة أرامكو، وخلال عقدين أصبحت بترومين خليط من مختلف الشركات المرتبطة بصناعة النفط من التعدين ونقل النفط وتصفيته فضلا عن إنتاج البتروكيمياويات[١٤].

بين عامي (١٩٧٢ –١٩٧٥) بدأت الأموال تتدفق إلى المملكة بعد تعديل أسعار النفط على إثر حرب ١٩٧٣[١٥]، وفي أعقاب الارتفاع الأول لأسعار

النفط انشأت المملكة صندوق التنمية الصناعية السعودي والذي بدوره يقدم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة[١٦]. عام ١٩٧٦ تم الاتفاق على تأميم النفط السعودي وانتقال أرامكو إلى حوزة السعودية وقد تم استكمال التأميم في شباط ١٩٨٠ بعد دفع مبلغ(٢,٥) مليار دولار تعويض لأصحاب الامتياز، إلا أنه تم الاحتفاظ بكادر الشركة الذي يعمل فيه ألاف الأمريكيين[١٧].

قبيل التأميم شهدت السعودية فترة نمو في أواخر السبعينيات لكنها عانت مشاكل اقتصادية في الفترة ١٩٨٤– ١٩٩١ وقد بدأت الطفرة الثانية لأسعار النفط عام ١٩٩٩ وبعد هذا التاريخ أخذ سعر البرميل يرتفع تدريجيا حتى وصل من (١٢ إلى ١٤٨) دولار عام ٢٠٠٨ (١٨)، وقد استطاعت السعودية في الأوقات التي تزيد فيها أسعار النفط من توفير الأموال، والتي كان يستخدم جزء منها لسد العجز في السنوات المالية التي تنخفض فيها أسعار النفط(١٩)، إذ أخذت أسعار النفط تنخفض لكن ذلك لم يستمر سوى أشهر فمنذ عام ٢٠١١ أخذت أسعار النفط تتصاعد ؛ بعد ان زاد متوسط سعر البرميل من (٧٧,٥) دولار في نهاية عام ٢٠١٠ إلى (١٠٩,٥) في نهاية عام ٢٠١٢[٢٠] وهذا ماانعكس على الموازنات المالية لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

تمتلك السعودية أكبر احتياطي للنفط في العالم إذ أن الكمية المؤكدة تقدر بـ (٢٦٤) مليار برميل[٢١] أي نحو(١٩%) من احتياطي النفط العالمي[٢٢]، وتحوز على (٣٨,٧%) الاحتياطي العربي المؤكد للنفط، مع العلم إن الدول العربية تستأثر بـ (٥٧%) من احتياطي النفط العالمي، تنتج المملكة نحو (٨) ملايين برميل من النفط الخام يوميا لتحل بعد روسيا التي تنتج نحو(١٠) ملايين برميل يوميا[٢٣]. أما الغاز الطبيعي فتملك نحو (٧,١٥٣) مليار متر مكعب لتحل عربيا بعد قطر التي تملك مخزونا هائلا من الغاز يقدر ب(٢٥) مليار متر مكعب[٢٤]. تواجه الصناعة النفطية في المملكة تحديات أهمها استنزاف الاحتياطات النفطية والثاني عدم استقرار

أسعار النفط والثالث في التقانات النفطية. يمثل استهلاك السعودية من الطاقة نحو (٢٧%) من استهلاك الدول العربية مجتمعة للطاقة وفق إحصائيات ٢٠١٠ وهذا مؤشر واضح على ثقل المملكة الاقتصادي[٢٥].

للمملكة موارد طبيعية أخرى من المواد الخام الصناعية والمعادن، إذ تمتلك المملكة (٤٢٠٠) من المكامن المعدنية الفلزية (حديد، نحاس، ألمنيوم، زنك...) ومن اللا فلزية (صلصال، الجبس...)[٢٦]، أيضا بدأت المملكة منذ عام ١٩٨٨ بإنتاج خام الذهب من منجم مهد الذهب، وتم اكتشاف الفضة في أماكن مختلفة من المملكة، ولايعرف إنتاج المملكة من الذهب كما إن المملكة لم تحاول استغلال الأوقات التي تنخفض فيها أسعار الذهب وتزيد مخزونها منه وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبدالله صادق دحلان (رجل الإعمال السعودي المعروف ورئيس جامعة الإعمال والتكنولوجيا في جدة) أن مخزون لبنان من الذهب يفوق مخزون السعودية بالرغم من الفرق الكبير بين الإمكانات المالية السعودية واللبنانية[٢٧]. تقوم المملكة منذ عقدين بجهود حثيثة لتنويع اقتصادها ليشمل الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها، وقد استطاعت أن تحقق خطوات ملموسة في هذا الصدد إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب والذي يتناسب مع إمكانات المملكة الاقتصادية[٢٨].

ثانيا: قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية

كانت الزراعة في السعودية تتم بأساليب تقليدية ولم يتم استخدام الجرارات والآلات الزراعية إلا في مطلع عام ١٩٦٥، وقد أقرت الحكومة السعودية عام ١٩٦٤ قانون الاستثمارات الأجنبية والذي أعطى رأس المال الأجنبي نظير امتيازات رأس المال الوطني[٢٩]، كانت الخطة الخمسية الأولى للمدة(١٩٧١-١٩٧٥) والتي من أهم أهدافها تقليل الاعتماد على النفط والتوجه

في المقام الأول نحو الزراعة وقد كانت نتائجها مقبولة إلى حدما[٣٠]، فبعد أن بدأت عملية التنمية في المملكة عام ١٩٧٠ أقدمت الحكومة على شق الطرق الزراعية، وتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة مجانا، وتحملت (٤٥%) من تكاليف المعدات و(٥٠%) من قيمة الأسمدة وقدمت القروض طويلة الأجل دون فوائد، فضلا عن خدمات أخرى ذلك بعد صدور قرار توزيع الأراضي البور بالأمر الملكي م/٢٦ لعام ١٩٧١ ووفق هذا القانون تتراوح الأرض الممنوحة للإفراد بين(٥-١٠) هكتارات وان لاتتجاوز(٤٠٠) هكتار للشركات إلا أن مجلس الوزراء منح حق الاستثناء عن المساحة المذكورة على أن تكون الأرض الممنوحة لشخص يحمل الجنسية السعودية وخلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات إن لم يستثمر المستفيد الأرض تسحب منه وتعطى لغيره. كل هذه السياسات الزراعية لن تكون مجدية دون مشاريع إستراتيجية للري لذلك أنشأت عدة مشاريع للري وتحليه المياه أهمها:

١- مشروع الري والصرف بالإحساء

٢- مشروع الري في وادي نجران.

٣- مشروع الفيصل النموذجي لتوطين البادية وحفر الآبار.

٤- التدريب الآلي واستخدام التقانة وبخاصة في إنتاج القمح.

أما البنك الزراعي السعودي فقد انشأ عام ١٩٦٤ إذ يقدم القروض دون فوائد، وفيما يخص السياسة التسويقية فقد تركت الدولة الأسعار تحدد وفق العرض والطلب دون فرض أسعار محددة كما سعت للحد من الاحتكار[٣١].

بلغ إجمالي العمالة الزراعية السعودية (٤٥٧) ألف عامل عام ١٩٨٥ ازداد إلى (٤٨٤) إلف عامل عام ١٩٩٥ وإلى (٦٠٩) عام٢٠٠٢، كما واصل الناتج المحلي الزراعي نموه خلال المدة (١٩٨٥-٢٠٠٢) إذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (١,١%) إلى (٥,٥%) خلال المدة المذكورة[٣٢].

جدول رقم(١)

قيمة الناتج الزراعي السعودي (١٩٩٥-٢٠٠٧)[٣٣]

(ملايين الدولارات)

السنة	الناتج الزراعي السعودي
١٩٩٥	٨٤٣٧
٢٠٠٠	٩٣٢٦
٢٠٠٥	١٠٢٠٨
٢٠٠٧	١٠٧٠١

وعلى الرغم من الجهود الحكومية سالفة الذكر إلا أن الاستيرادات السعودية من المواد الزراعية استمرت بالازدياد منذ التسعينيات إذ وصلت عام ٢٠٠٦ (٩,٦) مليار دولار بينما الصادرات كانت في العام عينه (١,٣) مليار دولار وهذا مايبين اختلال الميزان التجاري الزراعي[٣٤]، وخلال العقدين الماضيين استطاعت السعودية زيادة رقعة الأراضي المزروعة بنسبة (٢%) سنويا إما الأراضي المتروكة دون زراعة فقد كانت نسبتها نحو (٧٠%) من المساحة الإجمالية، وإذا قارنا هذه الزيادة بنسبة النمو السكاني، تكون النتائج دون المستوى المطلوب وبخاصة إن عدد سكان المملكة تجاوز (٢٧) مليون نسمة. وهذا ما انعكس على حجم الاستيراد السعودية من السلع الزراعية فقد تصدرت السعودية الدول العربية بـ(٢٧,٣ %) من إجمالي الواردات العربية للسلع الزراعية عام ٢٠٠٩.

ومن أهم المحاصيل الزراعية في السعودية الحبوب والتمور، ففي إنتاج الحبوب ووفق إحصاءات ٢٠١٠ تأتي السعودية بعد مصر مباشرة إذ تنتج (٥,١) طن للهكتار المزروع باستخدام أسلوب المرشات[٣٥]، أما التمور فتأتي المملكة بالمرتبة الثالثة عالميا في إنتاج التمور بعد الإمارات وإيران[٣٦].

ووفق الخطط الزراعية السعودية في مجال إنتاج التمور، من المتوقع أن تكون المملكة المنتج الأول للتمور عالميا في المستقبل القريب.

وفي مجال المنتجات الغذائية التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية، تمتلك المملكة شركات مهمة في هذا المجال كسبت سمعة جيدة لجودة منتجاتها أهمها: (الجوف الزراعية، القصي الزراعية، المراعي، إنعام، الشرقية، الغذائية، حلواني، ترفي، جازان للتنمية، نادك، التموين، سدافكو، الأسماك، سافولا، تبوك الزراعية)[٣٧].

يعاني القطاع الزراعي في السعودية من حيث الكفاءة الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة وذلك لأسباب عدة منها إن الخطط الاقتصادية كانت ترمي إلى زيادة الأراضي المزروعة وكان اعتمادها على العمالة الأجنبية لعزوف السعوديين عن هذه المهنة لذاك كان هذا التوسع سببا في زيادة العمالة الوافدة، وفيما يخص الاستثمار في مجال الزراعة فلم يتجاوز (٥%) من إجمالي الاستثمارات في المملكة[٣٨]، كما أن المملكة تفتقر للمصادر المائية السطحية لذلك فهي تعتمد بشكل أساس على تحلية مياه البحر ولها أكثر من (٣٠) محطة تحليه وتستخدم أسلوب الرش في الزراعة[٣٩].

شكل رقم(١)

أهم المناطق الزراعية في المملكة [٤٠]

ثالثا: قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية

يجمع خبراء الاقتصاد أن على المملكة العربية السعودية أن تولي اهتماما متزايدا للقطعات الاقتصادية غير النفطية، وهذا ما بدأت السعودية تفعله هي والإمارات وبخاصة في مجال الصناعة [٤١]. إذ أولت الخطط الاقتصادية في المملكة الصناعة أهمية كبيرة وبخاصة الخطط الثلاث الأخيرة ونتيجة لهذا الاهتمام ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي من (٣,٩٤%) عام ١٩٦٩ إلى (٦,٩%) عام ١٩٩٤ حسب إحصاءات وزارة التخطيط السعودية ويوجد في المملكة (١٤) مدينة صناعية في المجالين المدني والعسكري أهمها الجبلي وينبع والدمام[٤٢].

شكل رقم(٢)

أهم المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية[٤٣]

في مجال الصناعة المدنية بلغ عدد المصانع في السعودية حتى عام ١٩٩٧: (٤٠٤) مواد غذائية (١١٥) منسوجات وملابس جاهزة (١٢١) أثاث (١٧٠) ورق وطباعة (٥٠١) كيماوية وبلاستيكية (٤٧٦) مواد بناء وزجاجيات (٧٣٠) معدنية ومعدات (٨١) متنوعة، يشكل قطاع البتروكيمياويات حجر الزاوية في الصناعة السعودية[٤٤]، أهم مؤسسات قطاع البتر وكيمياويات (المتقدمة، اللجين، كيمانول، نما، التصنيع، بتروكيم، بترورابغ، الصحرا، سافكو، سابك، المجموعة السعودية، سبكيم، كيان، ينساب) وتمثل هذه المؤسسات ثقلا اقتصاديا يتجاوز حدود المملكة،

فعلى سبيل المثال فقد صنفت سابك السعودية واحدة من أفضل عشر شركات على مستوى العالم في مجال البتر وكيمياويات[٤٥].

يوجد في المملكة صناعات ثقيلة عدة أهمها صناعة الحديد والصلب التي بدأت في السعودية عام ١٩٦٦ بإنشاء مصنع جدة للصلب بطاقة إنتاج (٤٠) ألف طن حديد في العام، وصل مطلع الثمانينيات إلى (١٤٠) ألف طن حديد وفي نهاية التسعينيات إلى (٣٥٠) طن سنويا. وتواجه هذه الصناعة في المملكة منافسة سعرية وبخاصة من رومانيا وأوكرانيا[٤٦]، تعتمد مصانع الحديد والصلب في المملكة على كريات الحديد المستوردة من البرازيل والسويد منذ عام ١٩٨٢ ومن البحرين منذ عام ١٩٨٩ واهم مصانع الحديد تقتصر على الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) الواقعة في منطقة الجبيل الصناعية والتي تمول جميع الشركات الثانوية في المملكة والبالغ عددها نحو (١٣٧) شركة موزعة على (١٣) منطقة إدارية وقد تأسست (حديد) عام ١٩٧٩ بدأ الإنتاج عام ١٩٨٣ [٤٧] عربيا جاءت المملكة بعد مصر بإنتاج (٥) مليون طن عام ٢٠١٠ .في مجال آخر تثبت الإحصاءات تقدم المملكة عربيا في عدة صناعات أهمها صناعة مواد البناء[٤٨]، ففي إنتاج السمنت تأتي السعودية في المرتبة الثانية بعد مصر إذ بلغ إنتاجها نحو (٣٧) مليون طن وفق إحصاءات ٢٠٠٨ ويوجد نحو (١٢) معمل للسمنة في المملكة[٤٩].

في مجال الصناعات العسكرية تعد السعودية من أوائل الدول العربية التي فكرت بإنشاء تصنيع عسكري، فقد أنشأت مصنعا للذخائر عام ١٩٤٩ بدأ الإنتاج عام ١٩٥٣[٥٠]، كما كانت الشريك الرئيس لمصر في تأسيس الهيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ فضلا عن قطر والإمارات، ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي وضعت السعودية خططا للتصنيع العسكري كان أهم دوافعها التخلص من الصعوبات المتكررة في كل صفقة عتاد أو سلاح بسبب اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة. وقد تم تأسيس هيكل الإنتاج

الحربي السعودي من مؤسستين رئيستين هما: الهيئة العامة للصناعات الحربية، ومؤسسة الصناعات العسكرية، وكان أول المشروعات السعودية إقامة مصنع لإنتاج البندقية الهجومية من طراز (G13) وذخائرها بواسطة شركة (هيكل وكوخ) وفي عام١٩٨٥ تم توقيع برتوكول التعاون السعودي البرازيلي في مجال إنتاج الأسلحة المشترك[٥١]، كذلك تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على إنتاج بندقيتي(M1) (M16)[٥٢] وقد شهدت الصناعات العسكرية السعودية عدة تطورات حتى وصلت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأسلحة الشخصية. وقد نتج عن إقامة الصناعة العسكرية السعودية العديد من الآثار التنموية، إذ شهدت مدينة الخرج انتعاشاً اقتصادياً كأثر غير مباشر لوجود المؤسسة العامة للصناعات العسكرية فيها، وأصبحت مركز جذب حضاري للمناطق المحيطة بتا، حيث حصل عدد من المواطنين على وظائف في المصانع العسكرية، وافتتحت مشاريع بين مستثمرين سعوديين ومستثمرين أجانب. ويعد الحصول على أي من عقود التسليح للقوات المسلحة مشروطاً باستثمار جزء من قيمة العقود بنحو (٣٥%) في المملكة[٥٣]، كما إن المملكة شهدت تطورا ملحوظا في إنتاج الأقمار الصناعية[٥٤].

أما أهم الشركات المنتجة للمعدات والذخائر والأسلحة في السعودية:

١- شركة عبد الله الفارس للصناعات الثقيلة: تقوم بتصنيع العربة المدولبة البرمائية "فهد" المخصصة للاستطلاع[٥٥].

٢- شركة الألكترونيات المتقدمة: تصنيع أنظمة إلكترونية خاصة لدبابات (M1,M2) ولوحات إلكترونية للقنابل الموجهة بالليزر، واستطاعت الشركة تصدير العديد من منتجاتها.

٣- شركة السلام للطائرات: تقدم خدمات فنية في صيانة وتشغيل الطائرات وإعادة تصميم قمرة القيادة فضلاً عن المساندة الفنية للطائرات العامودية وطائرات الإنذار المبكر.

٤- المصنع السعودي لأنظمة الأهداف الالكترونية: يقدم المصنع لعملائه الدراسات والتصميمات الفنية والرسوم التنفيذية لكافة أنواع ميادين الرماية وتوريد وتركيب وتشغيل مساعدات التدريب.

٥- شركة GD العربية المحدودة: وهي شركة مساهمة من رجال إعمال سعوديين مع شركة (General Dynamics Corporation) الأمريكية، تقوم بتشغيل وصيانة وتعديل وتحديث المعدات العسكرية والمدنية والتدريب عليها[٥٦].

٦- مجموعة مصانع العربية: هي مجموعة سعودية متخصصة في تدريب العربات العسكرية والمدنية وتقوم بصناعة العربات المدرعة والسيارات العسكرية للمهام الخاصة[٥٧].

رابعا: الوضع المالي في المملكة العربية السعودية(سوق الاسهم، المصارف)

انشأ سوق الأسهم السعودي بصورة رسمية عام ١٩٧٨[٥٨] الا أن المتاجرة في الأسهم من خلال الوسطاء غير المرخص لهم كانت قائمة قبل ذلك التاريخ، فكانت شركة السيارات العربية التي أسست عام ١٩٣٥ أول شركة سعودية تطرح أسهمها للتداول[٥٩]، وفي عام ١٩٩٥ أدخلت مؤسسة النقد نظاما آليا ألكترونيا وفي عام ٢٠٠٣ نشأت هيئة السوق المالية لتكون جهة مستقلة تضطلع بالرقابة وهي هيئة مستقلة ماليا وإداريا تتبع مباشرة لرئيس مجلس الوزراء، وجل المتعاملين في سوق الأسهم السعودي من الأفراد إذ وصلت نسبتهم إلى (٩٠%) [٦٠].

وفي الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨ خسر السوق نحو (٣٧٧) مليار ريال سعودي وفي العام المذكور أعلنت هيئة السوق السعودية أن إجمالي قيمة التعاملات بلغت (٣٠٥) مليار ريال نسبة الإفراد (٩٢,٦) من إجمالي قيمة التعاملات[٦١] وهذا مايؤكد الخسائر كانت فادحة إلا أنها أصابت القطاع

الخاص أكثر من العام. يتم تداول الأسهم في المملكة عبر نظام المحافظ الألكترونية ويعد سوق الأوراق المالية السعودية الأكبر عربيا[٦٢] ، إذ شكلت قيمة التداولات في سوق الأسهم السعودي نحو(٥٣%) من إجمالي قيمة التداولات في الأسواق المالية العربية وفق إحصاءات ٢٠١٠، وعدد الشركات التي تشارك في السوق السعودي (١٤٦) شركة[٦٣]. وبغض النظر عن سوق الأسهم فان السعودية لديها وفرة مالية بسبب واردات النفط لذلك فهي من الدول المانحة والدائنة على مستوى العالم[٦٤].

أما فيما يخص النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، فهو يعمل تحت مظلة مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) التي أنشأت في عام١٩٥٢، وقد تم تنظيم القطاع المصرفي وفق نظام مراقبة المصارف الصادر بالمرسوم الملكي في عام ١٩٦٦، ويعد النظام المصرفي السعودي أحد أكثر الأنظمة سلامة وكفاءة في العالم. في الستينيات تركز الاهتمام على وضع وصياغة الأنظمة واللوائح المصرفية في ظل اتساع الأعمال المصرفية، وتم في عام ١٩٦٦ تم إصدار نظام مراقبة المصارف الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة. وفي عقد السبعينيات ارتفعت أصول المصارف من (٣) مليار ريال إلى (٩٣) مليار ريال، وارتفعت الودائع من(٢) مليار ريال إلى (٦٨) مليار ريال. وأعلنت الحكومة السعودية في ذات العقد عن المشاركة السعودية مع المصارف الأجنبية. وبحلول العام ١٩٨٠، كان لعشرة مصارف، من أصل (١٢) مصرفاً في المملكة، مشاركة أجنبية كبيرة، وارتفع عدد فروع المصارف إلى (٢٤٧) فرعاً. بينما في التسعينيات وبعد انتهاء أزمة الخليج، شهد النشاط المصرفي نمواً سريعاً. ولم تؤثرالتقلبات المفاجئة في أسعار النفط والأوضاع الدولية الصعبة على استمرار انتعاش الاقتصاد السعودي. حالياً يتواجد في المملكة العربية السعودية (٢٣) مصرفاً منها (١٢) مصرفاً وطنياً، وقد منحت الحكومة السعودية أولوية كبرى لتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية

العاملة في هذه المصارف[٦٥]، وارتفع صافي الإرباح في المصارف السعودية بنسبة(٥%) عام ٢٠١٠ [٦٦]. معدلات التضخم كانت عام ٢٠٠٩ (٥,١) ارتفعت عام ٢٠١٠ إلى (٥,٣)[٦٧] ومنذ منتصف عام ٢٠٠٩، تعمّدت مؤسسة النقد العربي السعودي إبقاء أسعار الفائدة عند ٢%[٦٨].

أهم المصارف في المملكة:

١- الأهلي التجاري (لايتعامل بالربا)
٢- السعودي البريطاني
٣- السعودي الفرنسي
٤- السعودي الهولندي
٥- السعودي للاستثمار
٦- العربي الوطني
٧- البلاد
٨- الرياض
٩- سامبا
١٠- الجزيرة (لايتعامل بالربا)
١١- الراجحي (لايتعامل بالربا)
١٢- الإنماء (لايتعامل بالربا)
١٣- فيصل الإسلامى (لايتعامل بالربا)[٦٩]

تمثل المخاطر الخارجية أهم العوامل التى قد تؤثر على القطاع المالى للمملكة خاصة حدوث تباطؤ كبير فى نمو الإقتصاد العالمى والتوترات الجيوسياسية في المنطقة أو التقلبات السعرية الحادة لأسعار النفط، من ناحية أخرى سيستمر غموض الأوضاع السياسية فى المنطقة يخيم على الاقتصاد وسيؤدي أي تفاقم للتوترات القائمة إلى الإضرار بثقة الشركات والمستهلكين بالمصارف وأسواق المال[٧٠].

كان حجم موازنة المملكة في (٢٠١٠-٢٠١١) قد أدى إلى جمع فائض لدى الدولة بواقع (٦٩٢) مليار ريال، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت الموجودات النقدية الخارجية السعودية إلى (٦٢٧) مليار ريال[٧١]..لذلك كانت موازنة ٢٠١٣ أكبر موازنة في تاريخ المملكة، بإيرادات متوقعة بلغت (٨٩٢) مليار ريال (٢٣٨ مليار دولار)، في مقابل نفقات مقدارها (٨٢٠) مليار ريال (٢١٨ بليون دولار)، وركزت موازنة عام ٢٠١٣ على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي[٧٢].

خاتمة واستنتاجات

نشأت الدولة السعودية الحديثة عام ١٩٢٦ (مملكة نجد والحجاز وملحقاتها) وتغير اسمها إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ الذي كان إيذانا لبناء مؤسسات الدولة، وقد بقيت السعودية تعاني اقتصاديا خلال الثلاثينيات والأربعينيات، إما في العقدين التاليين بدأت تحصل على موارد مقبولة بعد مبدأ مناصفة الإرباح مع شركة ارامكو، إلا إن الانطلاقة الاقتصادية السعودية بدأت في سبعينيات القرن الماضي بعد تعديل أسعار النفط وسيطرة الدولة السعودية على ثرواتها فبدأت بتطبيق الخطط الاقتصادية التي أولت اهتماما متزايدا للقطاعات غير النفطية في محاولة لتقليل الاعتماد على النفط، وقد نجحت نسبيا في ذلك إذ مازال مساهمة هذه القطاعات لاتتجاوز ١٠% من الواردات السنوية، لكن من الممكن أن تتطور هذه النسبة في المستقبل القريب وبخاصة بعد تنامي القطاع الخاص السعودي فضلا عن الاستثمارات الأجنبية التي من الممكن أن تتضاعف وبخاصة أن البيئة الاقتصادية السعودية تنعم باستقرار ووضوح في التعاملات. ومن خلال البحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

١- يعد الاقتصاد السعودي أقوى وأهم اقتصاد عربي ومن المتوقع أن يقفز قفزات مهمة خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.
٢- مايزال النفط الدعامة الأساسية للاقتصاد السعودي وسيبقى كذلك في المستقبل القريب.
٣- من الممكن أن تشهد المملكة في المستقبل المنظور اكتفاء ذاتيا من الحبوب(الحنطة والشعير) وبخاصة بعد التقنيات المتطورة للرش التي تستخدمها المملكة.
٤- شهدت الصناعات السعودية تطورات مهمة، لكنها مازالت دون المستوى المأمول من دولة بإمكانات المملكة المادية.
٥- يعد سوق الأوراق المالية السعودية الأكبر عربيا إذ يستحوذ على أكثر من نصف المعاملات المالية العربية، والنظام المصرفي السعودي يتمتع بسمعة جيدة.
٦- بالرغم من تبني المملكة للشريعة الإسلامية في معاملاتها المالية، إلا إن فيها معاملات مصرفية ربوية تستطيع المملكة أن توقفها وبخاصة في المعاملات المالية داخل المملكة.

Economic Reality in Saudi Arabia Kingdom

By: Mithaq Khairallah Jalud,
Lecturer, Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

Saudi Arabia was suffering economically during the 1930s and1940s. In the decades it started to gain adequate revenues after the principle of of profit sharing with ARAMCO. But Saudi economic break through was in the 1970s after oil prices adjusting as it began to implement the economic plans where it has paid an increasing attention

to non-oil sectors but the success was relative as the contribution of these sectors is still below the required level.

Saudi's economy is classified in the first grade among Arab countries for its material and moral potentials. Globally, Saudi's economy is considered one of the biggest (20) economies and the position (9) in terms of economic stability, also; it ranked (11) at the level of attracting investment countries and it owns(20) of the world's oil supply. Saudi per capita income average is about (78) Reals.

الهوامش والمصادر

(١) البنوك السعودية، الشبكات المتصلة (الانترنت):
www.saudi-banks.info/saudi-economy

(٢) حمد بن عبد الطيف أل الشيخ،"كيف يصنع القرار السياسي في السعودية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(٩٦٣٨) ١٨ ابريل٢٠٠٥:

(٣) حسن حمدان العلكيم، "بنية صنع القرار الخارجي السعودي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٧)، تشرين الثاني١٩٩٥، ص ص٤٨– ٥٢.

(٤) البنوك السعودية ، المصدر السابق.

(٥) عبد العزيز الخضر ، السعودية سيرة دولة ومجتمع قراءة في تجربة ثلث قرن من التحولات الفكرية والسياسية والتنموية، ط٢، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (بيروت، ٢٠١١)، ص٧٨٩.

(٦) مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد(٢٠)، العدد(٢٣٩)، (بيروت، تشرين الثاني،٢٠٠٠)، ص٢٠٥.

(٧) تطبيقات اقتصادية معاصرة، ج١،هيكل الاقتصاد السعودي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص٦– ٧: متاح على الشبكات المتصلة:

www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/Part1.pdf

(٨) ممدوح الخطيب الكسواني، " محددات التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود،ص١٠، متاح على الرابط:

faculty.ksu.edu.sa/alkhatib/arabic/محددات%20التركز%20الصناعي%20ف...

(٩) أل الشيخ، المصدر السابق.

(١٠) العلكيم، المصدر السابق، ص ص٥٤-٥٥.

(١١) لقاء مع الدكتور عبدالله صادق دحلان، رجل الإعمال ورئيس جامعة الإعمال والتكنولوجيا الأهلية في جدة، برنامج اضاءات، قناة العربية، بتاريخ ٦/٧/ ٢٠١٣ (إنصات للباحث).

(12) Said H. Hitti and George T. Abed, "The Economy And Finances Of Saudi Arabia", International Monetary Fund, Vol. (21), No. (2), (Jol., 1974), P.255.

(المكتبة العلمية الافتراضية العراقية IVSL)

(١٣) أ.ي. باكوفليف، السعودية والغرب، ط١، الحقيقة برس، (١٩٧٩)، ص ص٣٨-٥٠

(١٤) المصدر نفسه، ص ص ١٠٦- ١٠٧

(15) Hitti and Abed, Op. Cit., P. 255.

(١٦) جان فرانسوا سيزنك، الاقتصادات الخليجية والعولمة تأثير منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة،في؛ الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي، ٢٠٠٨)، ص٢١٨.

(١٧) باكو فليف، المصدر السابق، ص ص ١٥٢–١٥٥.

(١٨) سيزنك، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(١٩) عبد الرزاق فارس الفارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون" ، مجلة المستقبل العربي، السنة(٣٢)، العدد(٣٦٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ايار٢٠٠٩)، ص٤١.

(٢٠) جورج قرم، "الاقتصاد العربي في ٢٠١٣ : تباينات حادة وفرص مواتية"، مركز الجزيرة للدراسات

studies.aljazeera.net/reports/2013/01/20131228472549492.htm

(٢١) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠١١، صندوق النقد العربي، (أبو ظبي، ٢٠١١)، ص٣٤٦.

(٢٢) عمار محمد سلو العبادي، محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية، ط١، دراسات استراتيجية(١٦٤)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي، ٢٠١١)، ص٣٤.

(٢٣) جامعة الدول العربية، المصدر السابق،ص ٨٢، ٨٦، ٩٠ .

(٢٤) المصدر نفسه، ص٣٣٧، ٣٤٦ .

(٢٥) عبد العزيز الكعبي، "صناعة النفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين"، النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، السنة (٢٦)، العدد(٧)، (تموز٢٠٠٠)، ص٢٤.

(٢٦) تطبيقات اقتصادية ، المصدر السابق، ص٤.

(٢٧) لقاء مع الدكتور عبدالله صادق دحلان، المصدر السابق.

(٢٨) البنوك السعودية ، المصدر السابق.

(٢٩) باكوفليف، المصدر السابق، ص ص١٠٨–١٠٩.

(30) Michel H. Nehme," Saudi Dvelopment Plans Between Capitalist and Islamic Values", Middle Eastern Studies, Vol.(30), No.(3), (Jul., 1994), P.634.(IVSL)

(٣١) منى رحمة، السياسة الزراعية في البلدان العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠) ، ص ص٩١–٩٥.

(٣٢) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٢)، العدد (٣٣٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، اب٢٠٠٩)، ص ١١١-١١٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٣٥) جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص ص٤٧- ٥٩.

(٣٦) شعبان الدواري، " موازنة السعودية: النفقات ٢١٨بليون دولار، صحيفة الحياة(لندن) ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢.

alhayat.com/Details/467235

(٣٧) نظرة للاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٣، الاستثمار كبيتال، ص٥، متاح على الرابط:

/.../static.mubasher.info/الاستثمار 20% كابيتال 20%-20% الاقتصاد 20% ال

(٣٨) الشبيبي، المصدر السابق، ص ص ١١٢-١١٣.

(٣٩) جاسم محمد يوسف كرم، الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (٣٠)، العدد (١١٣)، (جامعة الكويت، ٢٠٠٤) ص ٢٠.

(٤٠) الشكل متاح على الرابط:

www.mo3alem.com/vb/images/uploads/1_743147bc293d406b4.jpg

(٤١) وريدة علي ملياني، "التصنيع في دول الخليج جهود مبذولة لمواجهة تحديات اقليمية ودولية"، مجلة اخبار النفط والصناعة، السنة(٣٤)، العدد(٣٩٤)،(ابو ظبي، تموز٢٠٠٣) ص٧.

(٤٢) تطبيقات اقتصادية، المصدر السابق، ص ١١.

(٤٣) الشكل متاح على الرابط:

www.mo3alem.com/vb/images/uploads/1_2789347a61bc7b32cd.jpg

(٤٤) الكسواني، المصدر السابق، ص ٨-٥.

(٤٥) نظرة للاقتصاد السعودي، المصدر السابق،ص١٠.

(٤٦) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، "صناعة الحديد والصلب في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع الراهن وتحديات المستقبل"، مجلة إخبار النفط والصناعة، السنة(٣٤)، العدد(٣٩٦)، (ابوظبي، ايلول٢٠٠٣) ص٢٢–٢٣.

(٤٧) فريال بنت محمد الهاجري، "صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية دراسة في الجغرافية الاقتصادية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة(٢٨)، العدد (١٠٦)، جامعة الكويت، تموز–اب٢٠٠٢)، ص ص ٤٧-٤٩.

(٤٨) جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص ص٧١ -٧٢.

(٤٩) نظرة للاقتصاد السعودي، المصدر السابق، ص٧.

(٥٠) يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت، ١٩٩٢)، ص٢٧٦.

(٥١) المصدر نفسه، ص ص٢٧٠–٢٧٢.

(٥٢) "صناعة السلاح والتقنيات الحربية في السعودية"، موقع ساحات الطيران:
flying.com/showthread.php?t=2590٤.

(٥٣) مجلة الدفاع، العدد(١٢٥)، وزارة الدفع والطيران السعودية، ١-١ – ٢٠٠٢.

(٥٤) صناعة السلاح والتقنيات، المصدر السابق.

(٥٥) الموضوع الجامع للقوات المسلحة، موقع ساحات الطيران:
flying.com/showthread.php?t=2590

(٥٦) صناعة السلاح والتقنيات، المصدر السابق.

(٥٧) الموضوع الجامع للقوات المسلحة، المصدر السابق.

(٥٨) عبد العزيز محمد الدخيل، سوق الاسهم السعودي قراءة تاريخية واستشراف للمستقبل، ط١، دار الفارابي، (بيروت، ٢٠١٠)، ص٧.

(59) Rolf Meyer – Reumann," The Banking System In Saudi Araabia", Arab Law Quarterly, Vol. (10), No. (3), (1995), P.49. (IVSL)

(٦٠) الدخيل، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٦١) الخضر، المصدر السابق، ص ١٨، ٧٩٢.

(٦٢) مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد(٢٠)، العدد(٢٣٩)، (بيروت، تشرين الثاني،٢٠٠٠)، ص٢٠٦.

(٦٣) جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٦٤) المصدر نفسه،ص٢٩٢.

(٦٥) المصدر نفسه،ص٢٩٢.

(٦٦) المصدر نفسه،ص١٣٩.

(٦٧) المصدر نفسه،ص١٢٧.

(٦٨) صحيفة الرياض(الرياض)، العدد(١٥٥١٦)، ١٧ كانون الاول٢٠١٠.

(٦٩) نظرة للاقتصاد السعودي، المصدر السابق، ص٥.

(٧٠) بدر البلوي، "الاقتصاد السعودي للعام ٢٠١٣ "، متاح على الرابط:
alphabeta.argaam.com/article/detail/90764

(٧١) قرم، المصدر السابق.

(٧٢) الدواري، المصدر السابق.